

خلال المؤتمر الصحفي للجنة الطاقة بجمعية رجال الأعمال

"جنيدى": إعادة النظر في التشريعات المنظمة للاستثمار في الطاقة والكهرباء يجذب ٦ مليار دولار

- نجاح مصر في توفير مزيج من الطاقات يؤهلها لتصبح مركزاً إقليمياً للطاقة

كشف المهندس أسامة جنيدى رئيس لجنة الطاقة بجمعية رجال الأعمال المصريين، عن خطة وإستراتيجية اللجنة في مساندة مساعي الدولة في تشجيع الاستثمار في مختلف مجالات الطاقة وتهيئة البيئة التشريعية المنظمة لاستثمار في الكهرباء والطاقة وبرامج كفاءة استخدام الطاقة بالمصانع وشركات اعضاء الجمعية.

وأضاف جنيدى، إن نجاح الدولة في توفير مزيج من الطاقات الجديدة والمتجددة والمشاريع القومية في مجالات الطاقة المختلفة اعطي دفعة وحافز كبير للاستثمار في قطاع الطاقة في مصر، مشيراً إلى أن السوق المصرية توفر فرص واعدة للاستثمار المحلي والاجنبي في مختلف مجالات الطاقة.

وأكد على أهمية إعادة النظر في بعض بنود القوانين المنظمة للاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة بمختلف أنواعها والكهرباء والانشطة المرتبطة بها والتي تؤثر علي القطاع سلباً وفي مقدمتها البنود الخاصة بمستلزمات الانتاج بقانون الجمارك الجديدة مثل الألواح الشمسية ونظم الاضاءة وكذلك بعض البنود بقانون الكهرباء، لافتاً إلى أن اللجنة تعزم تقديم مذكرة للجهات المعنية بمقترحات اعضاء الجمعية لتعديل البنود التي تؤثر سلباً على الاستثمار في الطاقات الجديدة والمتجددة خلال ايام.

وأضاف جنيدى، ان مزيج الطاقة بمصر يحتاج لزيادة كفاءته خلال الفترة المقبلة، تزامنا مع اكتشافات الغاز، وإعلان القاهرة الأول حول تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، مضيفاً أن الإستراتيجية تدعم تحول مصر لمركز إقليمي للطاقة، من خلال تعظيم الاستفادة من القيمة المضافة للغاز، خاصة في توليد الكهرباء، عن طريق الاتجاه إلى تأسيس محطات توليد كهرباء مزدوجة الأغراض داخل أو بالقرب من جميع المصانع خاصة كثيفة استهلاك الطاقة، مما يعظم الاستفادة من الغاز في انتاج الكهرباء بنحو ٨٠٪، في حين أن حرق الغاز داخل المحطات المتقدمة التي تستخدم تكنولوجيا عالية تهدر الغاز بنحو ٥٠٪.

وأوضح أن اللجنة في سبيلها لتحقيق خطتها خلال العام الحالي من خلال مخاطبة مصلحة الجمارك، لمشاركة جمعية رجال الأعمال المصريين ضمن اللجنة الفنية المختصة بتحديد التعريفات الجمركية على كل البنود الخاصة بالكهرباء والطاقة والصناعات الإلكترونية، مضيفاً أنه سيتم خلال الفترة المقبلة ترتيب لقاء مع وزير الكهرباء، لمناقشة التحديات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية في هذا القطاع، وتعظيم العوائد الاقتصادية، في ظل تأكيد تحقيق مزيج متوازن من الطاقة.

وأشار إلى أن مصر تمتلك فرص استثمارية مهددة في قطاع توليد الطاقة الكهربائية من المخلفات، لافتا إلى تعديل التشريعات وتهيئة مناخ الاستثمار في قطاع الطاقة في مصر يجذب نحو ٦ مليارات دولار استثمارات في توليد الطاقة من المخلفات.

وأكد رئيس لجنة الطاقة بجمعية رجال الأعمال إنه يمكن توليد نحو ٣٠٠٠ ميغاوات سنويا من المخلفات العضوية، والقضاء على التلوث الذي تسببه للبيئة نتيجة عدم الاستفادة منها، وتحويلها لثروة بدلا من أن تصبح وبالا على البيئة، مشيرا إلى أن كل طن من المخلفات العضوية يولد نحو ٨ ملايين كيلو واط سنويا لفترة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ عاما.

وحدد أسامة جنيدى، مطالب اللجنة من الحكومة لتعديل التشريعات المنظمة للاستثمار في الكهرباء والطاقة وتتضمن ٣ محاور في مقدمتها البنود الجمركية المراد تعديلها الخاصة بالكهرباء والطاقة، مضيفا أن الجمعية بصدور إرسال خطاب إلى رئيس مصلحة الجمارك، لطلب تمثيل الجمعية ضمن اللجان الفنية المختصة بتحديد التعريفات الجمركية على كافة البنود الخاصة بالكهرباء والطاقة والصناعة الإلكترونية مثل اللبسات، مستلزما إنتاج الطاقة الشمسية، تطبيقات co-generation، وذلك حتى يتم تقديم الاستشارات الفنية المختصة فيما يتعلق بكافة منتجات الإضاءة والصناعات الإلكترونية، وتوضيح الفرق التقني بين كافة أنواعها والوقوف على التعريفات الجمركية المناسبة لكل منتج بما يتماشى مع التوجه العام للدولة الخاص بتوفير الطاقة ومنع تلوث البيئة وتشجيع الصناعة المحلية.

وأضاف أسامة جنيدى، أن المحور الثاني في تهيئة تشريعات القطاع أن يتم التواصل مع بعض الخبراء المختصين في مجال الطاقة الكهربائية ومع كبرى الشركات المنتجة والموزعة والعاملة بقطاع الكهرباء والطاقة، والتعاون معهم للوقوف على أهم المعوقات التي تواجه العاملين بالقطاع، بالإضافة إلى مجموعة عمل لوضع ورقة عمل متخصصة توضح كيفية تحسين التشريعات الاقتصادية والقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية المنظمة للاستثمار في قطاع الكهرباء والطاقة، على أن يتم إرسال ورقة العمل إلى كافة الجهات المعنية مثل وزاراتى الكهرباء والبتروك جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، لجنتى الطاقة والبيئة والتشريعات الاقتصادية بمجلس النواب.

وتابع أسامة جنيدى، أن المحور الثالث هو توليد الطاقة من المخلفات، وذلك من خلال دراسة إمكانية وضع قانون أو تشريع خاص بتوليد الطاقة من المخلفات، وتوجيه دعوة إلى رئيس جهاز تنظيم إدارة المخلفات الصلبة بجهاز شؤون البيئة، لعقد لقاء معها خلال الفترة القريبة المقبلة لاستعراض ومناقشة كافة الجوانب الفنية الخاصة بمشروعات توليد الطاقة من المخلفات سواء التشريعات المنظمة، الجهات والوزارات المعنية.

وقال أسامة جنيدى، إن هناك فرص استثمارية ضخمة لتوليد الطاقة من المخلفات، إذ توجد حول كل مدينة مقالب بدلا من تركها عبء ومصدر للأمراض يتم استخدامها اقتصاديا، من خلال وضع تشريع وتحديد جهة للمستثمر لتحويل تلك المقالب إلى محطات لتوليد الطاقة الكهربائية، مضيفا أن مصر يمكنها توليد ٣ جيغا واط من المخلفات سنويا، وهناك شركات محلية وأجنبية مستعدة لضخ استثمارات فى هذه المشروعات قد تصل إلى ٦ مليارات دولار مما يمكنها توفير نقد أجنبى وتشغيل عمالة وطاقة.

وعدد أسامة جنيدى، من مزايا توليد الطاقة من المخلفات، منها استخدام مقالب القمامة اقتصاديا، تنويع مصادر الطاقة، جذب استثمارات أجنبية قد تصل إلى ٦ مليارات دولار، فضلا عن مزايا طاقة المخلفات عن نظيرها من الطاقة الشمسية إذ يولد مليون طن مخلفات ٨ ملايين ساعة كهرباء لمدة ٢٠ عاما، بالإضافة إلى استدامة طاقة المخلفات بدلا من الطاقة الشمسية الموسمية، واستدامة كفاءتها حيث تقل كفاءة محطات الطاقة الشمسية سنويا.

وأشار أسامة جنيدى، إلى فرص استثمارية ضخمة أمام رجال الأعمال بخلاف توليد الطاقة من المخلفات، وذلك من خلال إنشاء محطات لإنتاج الكهرباء بجانب المنشآت كثيفة الاستهلاك مثل المصانع والمستشفيات لتعظيم العائد من الغاز، موضحا أن محطات إنتاج الكهرباء من الغاز تهدر نسبة ٥٠٪ منه خلال الإنتاج، و١١-١٧٪ خلال النقل والتوزيع، أما في حالة إقامة محطات ثنائية وثلاثية الإنتاج سيعظم العائد من الغاز، بخلاف إنشاء استثمارات ضخمة لإنشاء تلك المحطات، مضيفا أن تحقيق تلك المشروعات يتطلب تشجيع الحكومة، ووضع تشريع يحدد تعريفة سعر الغاز للمحطات، وتعريفة الكهرباء المنتجة للمنشآت

وقال جنيدى، إن لجنة الطاقة بجمعية رجال الاعمال ستركز على توعية أعضاء الجمعية بأحدث الوسائل والشركات العاملة بمجال توليد الطاقة الشمسية، من خلال إعداد اللجنة ورقة تعريفية يتم تعميمها على أن تشمل بيانات مفصلة حول الكميات التي يمكن إنتاجها من الطاقة الشمسية من خلال استغلال المساحات المختلفة للمباني باستخدام أحدث التكنولوجيا، قائمة الشركات المنتجة للطاقة الشمسية ومتوسط التكلفة المتوقعة، توضيح نسب التوفير في استخدام الطاقة من خلال التحويل للطاقة الشمسية بدلا من التقليدية وتكلفتها.

وعن مطالب بعض الصناعات خفض سعر الغاز لخفض التكلفة، قال جنيدى، إن خفض تكلفة تلك الصناعات يتطلب محورين الأولي على المصانع بإنشاء محطات طاقة مزدوجة بجانب المصانع كثيفة الاستهلاك للطاقة لتعظيم العائد من الغاز، وتخفيض تكلفة الطاقة، والمحور الثاني على الدولة من خلال تحرير سعر الغاز المقدم لمحطات الكهرباء، وبالتالي إعادة النظر في أسعار الغاز لبعض الصناعات التي تدعمها الدولة، موضحا أن الدولة تبيع معظم إنتاجها من الغاز لمحطات الكهرباء بسعر ٣ دولارات أقل من التكلفة البالغة ٤,٥ دولار، ولتعويض تلك الخسائر ترفع السعر المقدم للمصانع، وحال تحرير سعر الطاقة سيتم توجيه هذا التوفير للمصانع.